المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
Conseil de la Concurrence

# تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الأول من 2024

www.conseil-concurrence.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

# تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الأول من سنة 2024

## أولا: تذكير بالسياق

بعد صدور التقرير الأول الذي خُصص للتحليل الشامل لسوق الغازوال والبنزين برسم سنة 2023، ينشر مجلس المنافسة تقريره الثاني المتعلق بتتبع تنفيذ تعهدات الشركات التسع الناشطة في هذه السوق في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع المجلس.

للتذكير، يصل عدد التعهدات الواردة في القرارات المختلفة المرتبطة بهذا الاتفاق إلى سبعة، بما فيها التعهد المعني بهذا التقرير والمتمثل في امداد المجلس من قبل كل شركة من الشركات المعنية، بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر، يتيح تتبع نشاط التموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين.

في هذا الصدد، يرتكز هذا التقرير على تحليل المعطيات المتعلقة بنشاط هذه الشركات برسم الربع الأول من سنة 2024

وينقسم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يستعرض الجزء الأول ، على نحو شامل وموجز، تطور المؤشرات الرئيسية و البيانات الاقتصادية للشركات المعنية في سوق الغازوال والبنزين طيلة الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، لاسيما رقم المعاملات وحصص سوق فيما يخص الاستيراد والتخزين وشبكة التوزيع والمبيعات المحققة.

ويقدم الجزء الثاني تقييما للعلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات البنزين والغازوال المكررة المستوردة، وتكلفة الشراء المتوسطة الحقيقية، ومتوسط سعر البيع المطبق على الصعيد الوطني طيلة الفترة السالفة الذكر.

ويستهدف الجزء الثالث تحليل تطور هوامش الربح الخام المحققة من لدن الشركات المذكورة خلال نفس الفترة.

## ثانيا: تطور أهم المؤشرات والبيانات الاقتصادية

### 1. على مستوى قطاع التموين بالغازوال والبنزين

بادئ ذي بدء، من المهم الإشارة إلى أن عدد الشركات الحاصلة على الرخصة لمزاولة نشاط استيراد المنتجات النفطية السائلة ارتفع إلى 29 شركة عند متم شهر مارس 2024

وعلاقة بتموين السوق الوطنية بالغازوال والبنزين، بلغ حجم الواردات الإجمالية 1,47 مليون طن بغلاف مالي بلغ 12,89 مليار درهم برسم الربع الأول من 2024، مسجلا زيادة بنسبتي 9,1 و0,9 في المائة على التوالي مقارنة بنفس الفترة قبل سنة. وحسب نوع المحروقات، استحوذ الغازوال على حوالي 91 في المائة من حجم الواردات وقيمتها.

ويتضح أن حصة الواردات التي حققتها شركات التوزيع المعنية بالتقرير بلغت نحو 87 في المائة من حيث الحجم والقيمة ضمن إجمالي واردات السوق برسم الربع الأول من السنة الجارية.

في الواقع، سجلت الواردات بالحجم لهذه الشركات زيادة بنحو 5 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة، منتقلة من 1,21 مليون طن في 2023 إلى حوالي 1,27 مليون طن في 2024 (بفارق يصل إلى 63.000 طن). وبلغت قيمة الواردات 11,21 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقابل 11,53 مليار درهم في نفس الفترة قبل سنة بفارق يصل إلى حوالي 327 مليون درهم وانخفاض بنسبة 3 في المائة.

ويوضح الرسم البياني، أسفله، تطور الواردات بالقيمة (مليون درهم) والحجم (مليار طن) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024

**الرسم البياني 1: تطور الواردات التي يتم تخليصها جمركيا[1] (الغازوال والبنزين) بالنسبة للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024**

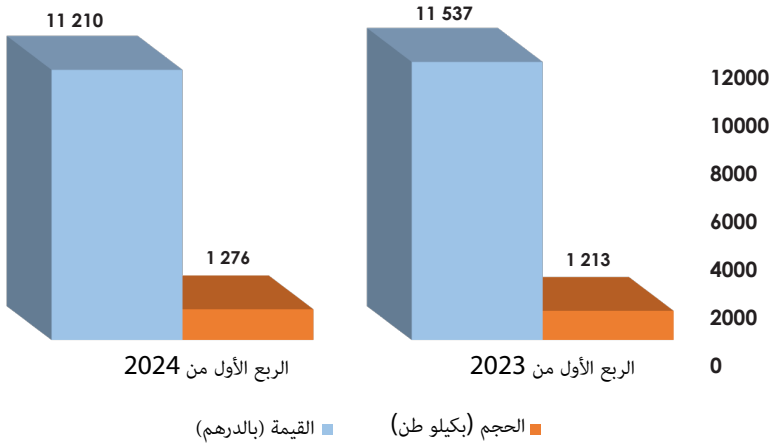


**المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة**

سجلت واردات الغازوال والبنزين من حيث الحجم اتجاهين متعاكسين، إذ ارتفعت واردات الغازوال بنسبة 6 في المائة خلال الربع الأول من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة قبل سنة (1,15 مقابل 1,08 مليون طن)، فيما تراجعت ورادات البنزين بنسبة 4,6 في المائة (124 مقابل 130 ألف طن).

وخلال نفس الفترة، بلغت قيمة الواردات 10,09 مليار درهم بالنسبة للغازوال و1,11 مليار درهم بالنسبة للبنزين، مسجلة انخفاض بنسبتي 1,7 و12,2 في المائة على التوالي مقارنة بالفترة ذاتها قبل سنة.

**الرسم البياني 2: تطور واردات الغازوال التي يتم تخليصها جمركيا بالنسبة للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024**

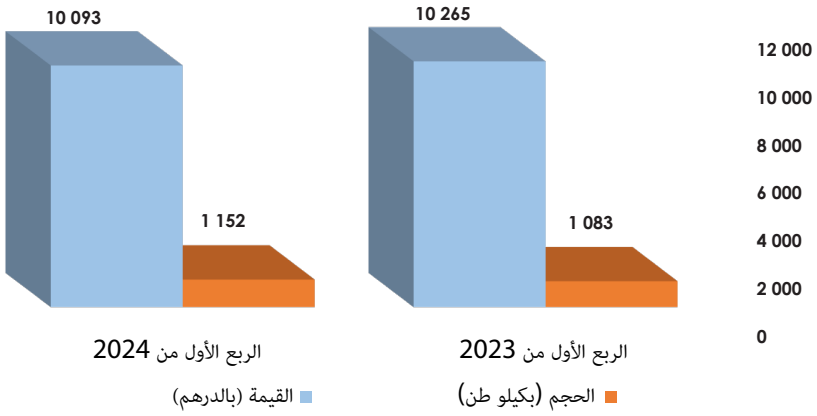


**المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة**

[1] دون الإعفاءات

**الرسم البياني 3: تطور واردات البنزين التي يتم تخليصها جمركيا بالنسبة للشركات المعنية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024**

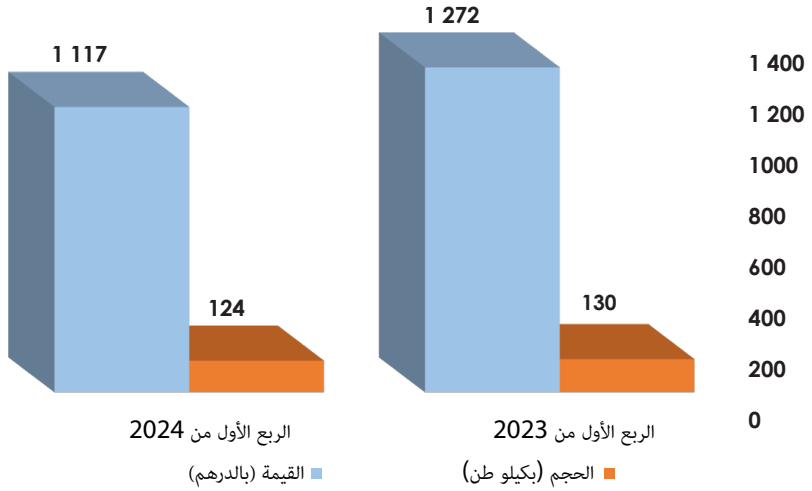


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

## • مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد الغازوال و البنزين

بلغت المداخيل الضريبية لواردات الغازوال والبنزين حوالي 6,45 مليار درهم برسم الربع الأول من سنة 2024، مسجلة زيادة بنسبة 6,7 في المائة (بفارق 400 مليون درهم) مقارنة بالفترة ذاتها قبل سنة (6,05 مليار درهم). ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، والراجعة أساسا إلى ارتفاع حجم واردات الغازوال والبنزين (زائد 9 في المائة).

وفي التفاصيل، بلغت الضريبة الداخلية على الاستهلاك لكلا النوعين 4,65 مليار درهم خلال الفترة المذكورة (بنسبة 72 في المائة من إجمالي المداخيل الجبائية)، مسجلة زيادة ناهزت 376 مليون درهم، أي ما يعادل 8,8 في المائة على أساس سنوي.

وقُدرت نسبة المداخيل المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستيراد بـ 1,76 في المائة لتصل إلى 1,8 مليار درهم، وتمثل بالتالي 8 في المائة من إجمالي المداخيل الجبائية المستخلصة من واردات النوعين معا.

**الجدول 1: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024 في السوق (بمليار درهم)**

| | الأشهر الثلاثة الأولى من 2023 | الأشهر الثلاثة الأولى من 2024 |
|---|---|---|
| الضريبة الداخلية على الاستهلاك | 4,27 | 4,65 |
| الضريبة على القيمة المضافة | 1,78 | 1,80 |
| **المجموع** | **6,0** | **6,45** |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يُستفاد من تحليل المعطيات حسب نوع المحروقات أن نسبة المداخيل الجبائية المستخلصة من واردات الغازوال بلغت قرابة 86 في المائة من إجمالي المداخيل خلال الربع الأول من السنة الجارية، محققة حجما وصل إلى 5,56 مليار درهم، و14 في المائة من المداخيل الإجمالية للبنزين، بحجم وصل إلى 892 مليون درهم

**الجدول 2: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بالواردات حسب نوع المحروقات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024 في مجمل السوق الشاملة (بمليار درهم)**

| | 2023 | | 2024 | |
|---|---|---|---|---|
| | الغازوال | البنزين | الغازوال | البنزين |
| الضريبة الداخلية على الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة | 5,13 | 0,92 | 5,56 | 0,89 |

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

وتجدر الإشارة إلى أنه من أصل إجمالي المداخيل الجبائية المستخلصة من واردات الغازوال و البنزين خلال الربع الأول من السنة الجارية والبالغة 6,45 مليار درهم، ساهمت الشركات المعنية بهذا التقرير بما يصل إلى 5,65 مليار درهم (أي بنسبة 87,5 في المائة من إجمالي المداخيل)

وتتوزع على 4,07 مليار درهم من مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، و1,58 مليار درهم من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد الغازوال والبنزين.

**الجدول 3: تطور المداخيل الجبائية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024 بالنسبة للشركات التسع (بمليار درهم)**

| | 2023 | 2024 |
|---|---|---|
| الضريبة الداخلية على الاستهلاك | 3,87 | 4,07 |
| الضريبة على القيمة المضافة | 1,61 | 1,58 |
| **المجموع** | **5,48** | **5,65** |

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

**2. على مستوى قطاع تخزين الغازوال والبنزين**

بلغت قدرات التخزين الإجمالية المتاحة على الصعيد الوطني نحو 1,50مليون طن عند متم مارس 2024، مسجلة زيادة بحوالي 16 في المائة (30.000 طن) مقارنة بالمستوى المسجل عند نهاية سنة 2023 (1,47 مليون طن).

وتتوفر الشركات التسع المشمولة بهذا التقرير على قدرة مجتمعة يصل حجمها إلى 1,2 مليون طن، تبلغ نسبة الغازوال منها 86 في المائة. وتمثل هذه القدرة 80 في المائة من القدرات الإجمالية الوطنية.

### 3. على مستوى قطاع توزيع الغازوال والبنزين

- **تطور مبيعات الغازوال والبنزين**

يظهر أن قطاع توزيع المحروقات لم يسجل دخول فاعل جديد إلى السوق خلال الربع الأول من السنة الجارية. ومن ثم، لم يتغير عدد الفاعلين المتوفرين على رخصة توزيع بالجملة للمواد النفطية المسالة مقارنة بالعدد المرصود عند متم 2023، حيث بلغ عدد الفاعلين 35

ويتضح من الرسوم البيانية، الواردة بعده، أن حجم مبيعات الغازوال والبنزين المحققة من قبل الشركات المعنية (باستثناء الوقود البحري) بلغ حوالي 1,7 مليار لتر برسم الربع الأول من السنة الجارية، مسجلا ارتفاعا بنسبة 4,6 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها قبل سنة.

وعلاقة بقيمة المبيعات، بلغ رقم المعاملات المنجز خلال نفس الفترة 18,98 مليار درهم، بزيادة قاربت واحد في المائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية (18,87 مليار درهم خلال الربع الأول من سنة 2023).

واستحوذ الغازوال على نسبة 86 في المائة من حجم المبيعات و نسبة 85 في المائة من قيمتها.

**الرسم البياني 4: تطور حجم مبيعات الغازوال والبنزين (1.000 لتر) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024**

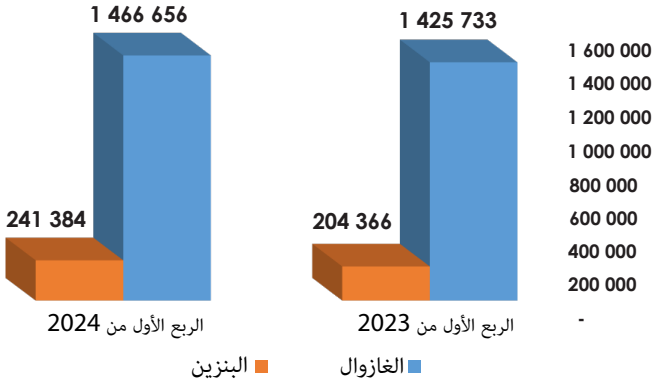


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

**الرسم البياني 5: تطور قيمة مبيعات الغازوال والبنزين (بمليون درهم) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنتي 2023 و2024**

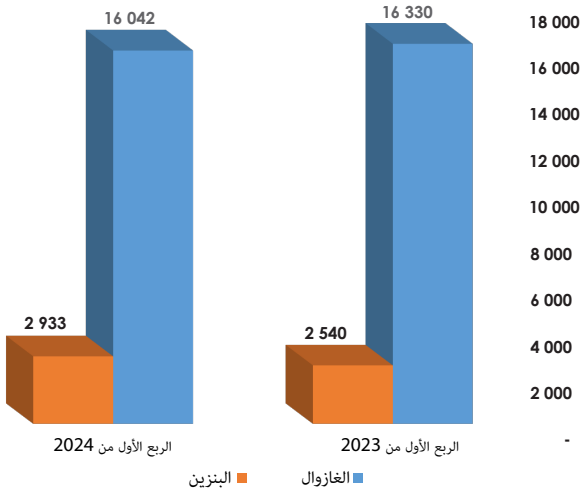


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُستشف من تحليل توزيع المبيعات حسب شريحة العملاء، برسم الربع الأول من السنة الجارية، أن شبكة محطات الخدمة تمثل أكبر حصة من الحجم الإجمالي لمبيعات الغازوال والبنزين، بنسبة متوسطة[2] تصل إلى نسبة 70 في المائة. بالمقابل، تستحوذ شبكة المعاملات التجارية بين الشركات، التي تستهدف العملاء المهنيين، على نسبة 30 في المائة.

**•تطور شبكة محطات الخدمة**

كشف التحليل أن العدد الإجمالي لشبكة محطات الخدمة ارتفع من 3.350 محطة في نهاية 2023 إلى 3.411 عند متم مارس 2024، بما يعادل 61 محطة إضافية تنشط في السوق.

وتمتلك الشركات التسع المعنية 2.515 من أصل 3.411 محطة متاحة (74 في المائة في المجموع)، بزيادة قدرها 24 محطة جديدة مقارنة بالعدد المسجل عند متم السنة الفارطة والمتمثل في 2.491 محطة.

## ثالثا: تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكلفة الشراء وسعر البيع على الصعيد الوطني

قبل الانكباب على التحليل المفصل للعلاقة الترابطية بين تغير أسعار منتجات الوقود المكررة على الصعيد العالمي، والتي تضم تكاليف التأمين والشحن (CIF)[3]، وتكلفة الشراء و كذا سعر البيع ( أو التفويت) المطبق من لدن كل شركة على حدة على موزعي الغازوال و البنزين بالتقسيط، ستتدارس هذه الفقرة أولا تطور الأسعار الدولية لهذه المنتجات المكررة و كذا أسعار بيعها المطبقة من قبل جميع الفاعلين الناشطين داخل السوق الوطنية، و ذلك خلال الربع الأول من 2024.

وتهدف هذه الدراسة إلى التقييم الشامل لمستوى انعكاس تقلبات الأسعار الدولية على سعر البيع المطبق في السوق الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار بيع الغازوال والبنزين في محطات الوقود لا تُقايس مباشرة بأسعار برميل النفط الخام، بل بالأسعار المرجعية للمنتجات المكررة، المعروفة باسم "أسعار بلات للنفط" (Platts)، المطبقة في الأسواق الدولية، على غرار سوق روتردام (Rotterdam) المرجعي للمنتجات النفطية المكررة في المنطقة.

### 1. تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية

بداية، من المهم الإشارة إلى أن الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة ، المستخدمة في التحليل في هذا الجزء، لا تشمل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة وتظل نظرية، كونها لا تعكس بشكل تلقائي تكلفة الشراء الحقيقية لكل فاعل. من الناحية العملية، ترتبط هذه الأخيرة بعوامل أخرى، لاسيما نوعية عقود شراء المنتجات النفطية على الصعيد الدولي (عقود شراء آنية أو العقود الآجلة). وقد توصل مجلس المنافسة بالمعطيات المتعلقة بالأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة و كذا أسعار البيع الغازوال و البنزين النهائية ( في محطة الخدمة) من لدن الوزارة المكلفة بالطاقة.

من الناحية المنهجية، ارتأى المجلس تقييم مجموع التغيرات نصف الشهرية طيلة الربع الأول من السنة الجارية

[2] تمثل هذه النسبة المستوى المتوسط المرجح لوزن كل فاعل في قطاع التوزيع.

[3] يعني أن التسعير يشمل جميع التكاليف اللازمة لنقل المنتجات المستوردة إلى الموانئ المغربية.

وتعد هذه المقاربة وجيهة كونها تراعي تعديلات المخزون وآثار الاستدراك التي قد تطبقها الشركات الناشطة في السوق، نظرا لتفاوت انعكاس تغيرات تكلفة الشراء على سعر البيع.

في هذا الصدد، يتبين من تحليل معطيات الربع الأول من السنة الجارية، الواردة في الجداول والرسوم البيانية بعده، أن هذه الفترة طبعتها اتجاهات غير متجانسة في تغيرات السعر الدولي للغازوال و البنزين المكرر مقارنة بسعر بيعها النهائي في محطة الخدمة.

فبخصوص الغازوال (الجدول 4 والرسم البياني 6)، سجل مجموع التغييرات نصف الشهرية للسعر الدولي للغازوال المكرر زيادة بلغت 0,5 درهم للتر، فيما انخفض سعر بيعه في السوق الوطنية بشكل طفيف بحوالي 0,21 درهم للتر.

**الجدول 4: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر عالميا و سعر بيعه النهائي في محطة الخدمة[4] المطبق وطنيا، طيلة الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| الفترة | تغيرات السعر الدولي للغازوال المكرر | تغيرات سعر البيع النهائي في محطة الخدمة |
|---|---|---|
| النصف الأول من يناير | - | - |
| النصف الثاني من يناير | -0,25 - | -0,16 |
| النصف الأول من فبراير | 0,41 | -0,24 |
| النصف الثاني من فبراير | 0,56 | 0,02 |
| النصف الأول من مارس | 0,07 | 0 |
| النصف الثاني من مارس | -0,32 | 0 |
| **مجموع التغيرات المسجلة في الربع الأول** | **0,5** | **-0,21** |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

**الرسم البياني 6: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر دوليا ولمتوسط سعر بيعه النهائي في محطة الخدمة المطبق وطنيا طيلة الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

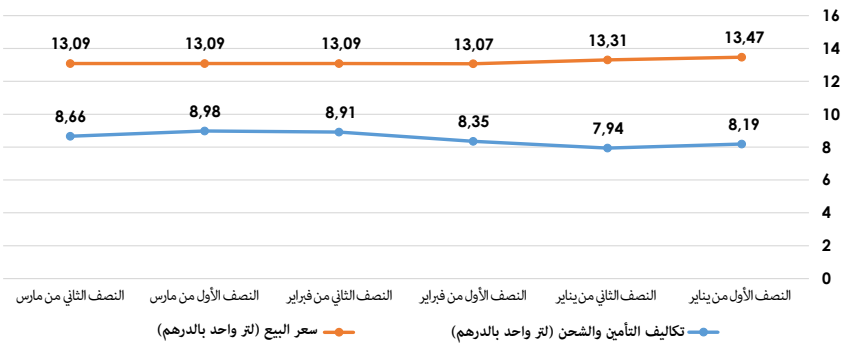


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

[4] مع احتساب جميع الرسوم

وعلاقة بالبنزين، يتضح من الجدول 5 والرسم البياني 7 أن متوسط السعر الدولي للغازوال المكرر لكل ثلاثة أشهر سجل زيادة قدرها 1,15 درهم للتر. بالمقابل، ظل سعر البيع ثابتا تقريبا ، مع تغير هامشي قدره ناقص 0,06 درهم للتر.

وبلغ متوسط تكاليف تأمين وشحن البنزين، برسم الربع الأول من السنة، 8,11 درهم للتر، ومتوسط سعر البيع نحو 14,77 درهم للتر.

**الجدول 5: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر دوليا ولمتوسط سعر بيعه النهائي[5] في محطة الخدمة المطبق وطنيا، طيلة الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| الفترة | تغيرات السعر الدولي للبنزين المكرر | تغيرات سعر البيع النهائي في محطة الخدمة |
|---|---|---|
| النصف الأول من يناير | - | - |
| النصف الثاني من يناير | -0,04 | --0,05 |
| النصف الأول من فبراير | 0,39 | -0,03 |
| النصف الثاني من فبراير | 0,34 | 0,04 |
| النصف الأول من مارس | 0,37 | 0 |
| النصف الثاني من مارس | 0,09 | -0,02 |
| **مجموع التغيرات المسجلة في الربع الأول** | **1,15** | **-0,06** |

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

**الرسم البياني 7: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر دوليا ولمتوسط سعر بيعه النهائي في محطة الخدمة المطبق وطنيا، طيلة الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

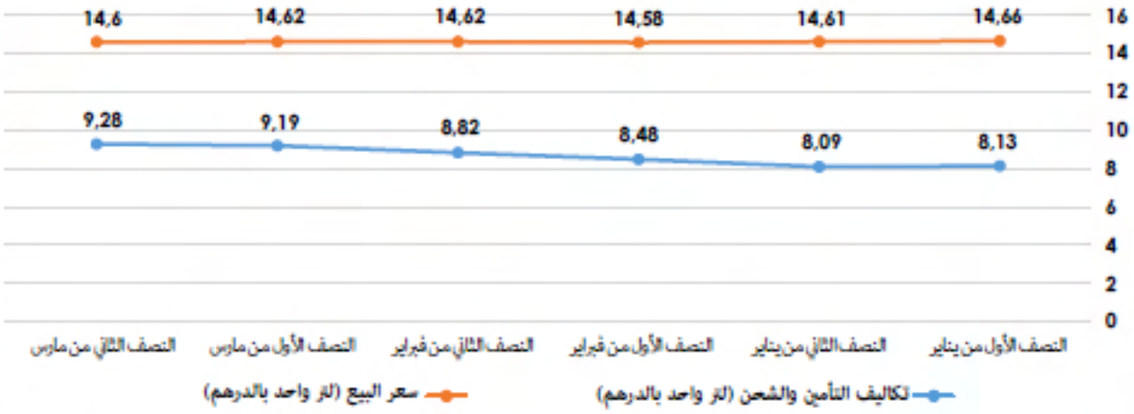


المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

[5] مع احتساب جميع الرسوم

### 2. تحليل العلاقة الترابطية بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنيا

يتطرق هذا الجزء إلى تحليل مستوى العلاقة الترابطية بين تغير المؤشرات الثلاثة المذكورة لكل شركة من الشركات التسع المعنية برسم الربع الأول من السنة الجارية.

تتعلق تكلفة الشراء المتوسطة، المعتمدة في التحليل، بتكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون. وتضم سعر شراء المنتوج المكرر المستورد (بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بتقلبات سعر الصرف) وجميع تكاليف إيصال المحروقات إلى الموانئ الوطنية، خاصة تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين، علاوة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على منتجات الغازوال والبنزين المستوردة.

وتمثل أسعار التفويت (أو البيع) المحتسبة أسعار التفويت المطبقة من لدن الشركات التسع في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر[6](دون احتساب الرسوم).

وتُفسر أسباب اختيار سعر التفويت المطبق على موزعي الغازوال و البنزين بالتقسيط بكون معظم مبيعات الغازوال والبنزين، والتي تمثل حوالي 81 في المائة، تتم عبر محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر وغير المملوكة لشركات التوزيع بالجملة. وتطبق هذه الأخيرة سعر التفويت في هذه المحطات، فيما يحدد مالكوها أو محطات التسيير الحر سعر البيع النهائي في محطة الخدمة عبر تطبيق هامش ربح بالتقسيط على السعر المطبق من لدن الموزعين بالجملة

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم ترجيح متوسط تكلفة الشراء ومتوسط سعر التفويت في السوق، المطبق من قبل الشركات المذكورة، حسب وزنهم في سوقي استيراد و توزيع الغازوال والبنزين.

ويوضح الجدول، أسفله، متوسط الربع الأول من 2024 لهذه المتغيرات الثلاثة حسب كل فاعل.

**الجدول 6: متوسط الربع الأول من 2024 للسعر الدولي للغازوال و البنزين المكررين (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائهما دون احتساب الرسوم وأسعار تفويتهما المرجحة دون احتساب الرسوم (لتر واحد بالدرهم)**

| | الغازوال | البنزين |
|---|---|---|
| السعر الدولي للغازوال و البنزين المكررين (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) | 8,51 | 8,67 |
| تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم | 10,18 | 10,86 |
| أسعار التفويت دون احتساب الرسوم | 11,45 | 12,72 |

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

[6] أي محطات الخدمة التي تديرها جهة مستقلة، باستثناء محطات الخدمة المملوكة بشكل مباشر والتي تدار بشكل مباشر من قبل شركة التوزيع بالجملة أو بشكل غير مباشر من قبل إحدى الشركات التابعة لها.

**الرسم البياني 8: تطور السعر الدولي للغازوال المكرر (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائه دون احتساب الرسوم وأسعار تفويته المرجحة دون احتساب الرسوم برسم الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

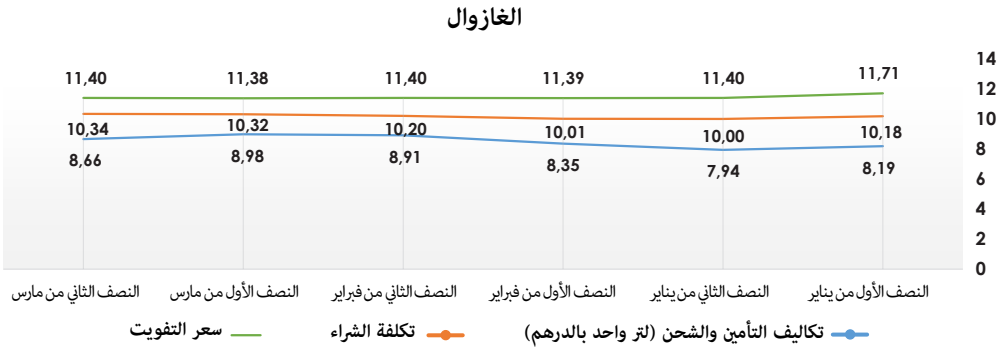


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

**الرسم البياني 9: تطور السعر الدولي للبنزين المكرر (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة شرائه دون احتساب الرسوم وأسعار تفويته المرجحة دون احتساب الرسوم برسم الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

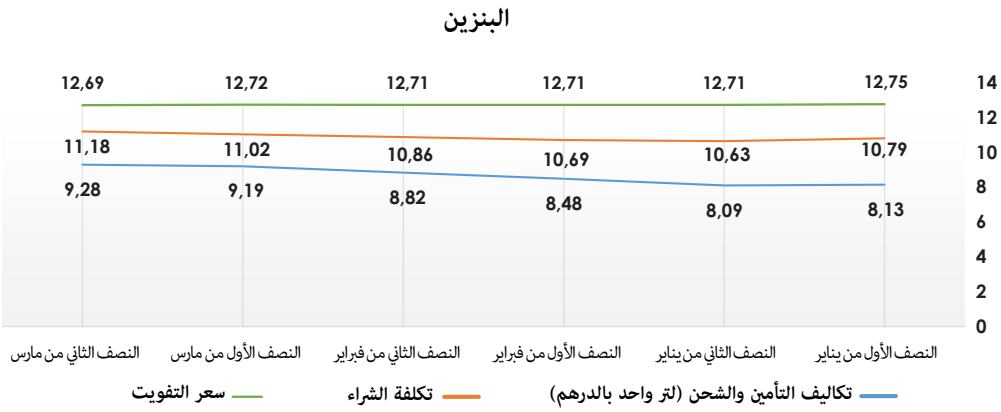


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

يتبين من قراءة المعطيات الواردة في الجدول والرسوم البيانية أعلاه أن تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة بتغييرات المخزون للشركات التسع، بلغت 10,18 درهم للتر بالنسبة للغازوال برسم الربع الأول من السنة الجارية، مع حد أدنى قدره 10,00 درهم للتر سُجل في النصف الثاني من يناير، وحد أقصى قدره 10,34 درهم للتر سُجل في النصف الثاني من مارس.

وبخصوص البنزين، بلغت تكلفة الشراء المتوسطة المرجحة 10,86 درهم للتر مع حد أدنى قدره 10,69 درهم للتر وحد أقصى قدره 11,18 درهم للتر.

ووصل متوسط سعر التفويت في السوق إلى 11,45 درهم للتر بالنسبة للغازوال، و12,72 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

ومـن حيـث الاتجاهـات، سـجلت تكلفـة شراء الغـازوال زيـادة هامشـية في الربـع الأول مـن السـنة الجاريـة بلغـت 0,15 درهـم لـلتر، بينـما ظـل سـعر التفويـت ثابتـا بمقـدار 11,40 درهـم لـلتر وذلـك بعـد تسـجيله انخفاضـا بـ 0,30 درهـم لـلتر بين النصـفين الأول والثـاني مـن يناير.

مـن جانبـه، ظـل متوسـط سـعر تفويـت البنزيـن في السـوق ثابتـا بمقـدار 12,72 درهـم لـلتر، بينـما سـجلت تكلفة الشراء المتوسـطة زيـادة، منتقلـة مـن 10,79 درهـم لـلتر إلى 11,18 درهـم لـلتر عنـد بدايـة ومتـم الربـع.

ولأغـراض اسـتكمال التحليـل، يلخـص الجـدول، أسـفله، التطـور الربـع سـنوي( مجمـوع التـغيرات النصـف الشـهرية للربـع الأول مـن سـنة 2024) للسـعر الـدولي وتكلفـة الشراء وسـعر تفويـت الغـازوال و البنزيـن المطبـق مـن لـدن الشركات التسـع في السـوق

**الجـدول 7: تـغيرات السـعر الـدولي للغـازوال و البنزيـن المكرريـن (باسـتثناء الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك والضريبـة على القيمـة المضافـة) وتكلفـة الشراء دون احتسـاب الرسـوم وسـعر تفويـت هذيـن المنتـجين دون احتسـاب الرسـوم المطبـق في محطـات الخدمـة الخاضعـة للتسـيير المباشر برسم الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| سعر التفويت | تكلفة الشراء | السعر الدولي للوقود المكرر | المنتوج | الفاعلون |
|---|---|---|---|---|
| متوسط هوامش الربح | الغازوال | 0,47 | 0,15 | -0,31 |
| | البنزين | 1,15 | 0,39 | -0,06 |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلصت القراءة الشاملة للمعطيات الواردة في الجدول إلى الاستنتاجات التالية:

اتسـمت السـوق في مجملهـا بتـغيرات متباينـة في تكلفـة الشراء (بمـا فيهـا السـعر الـدولي للوقـود المكـرر) وسـعر التفويـت، حيـث ارتفعـت تـغيرات السـعر الـدولي وتكلفـة الشراء. بالمقابـل، انخرطـت أسـعار التفويـت في منحـى تنـازلي.

وفي التفاصيـل، شـهد كل مـن السـعر الـدولي للغـازوال والبنزيـن و كـذا تكلفـة الشراء اتجاهـا تصاعديـا بالنسـبة لـلشركات التسـع المعنيـة، مقرونـة بارتفـاع في السـعر الـدولي للمنتـجين يتجـاوز الزيـادة المسـجلة في تكاليـف الشراء بمقـدار 0,47 و0,15 درهـم لـلتر على التـوالي بالنسـبة للغـازوال، و1,15 و0,39 درهـم لـلتر بالنسـبة للبنزيـن.

وعلاقـة بتطـور سـعر التفويـت المطبـق مـن لـدن مختلـف الشركات المعنيـة، بلـغ متوسـط التغييرات المسـجلة، برسـم الربـع الأول مـن السـنة الجاريـة، ناقـص 0,31 درهـم لـلتر بالنسـبة للغـازوال وناقـص 0,06 درهـم لـلتر بالنسـبة للبنزيـن، حيـث ظلـت التغييرات متطابقـة تقريبـا إزاء كافـة الفاعـلين.

وهكـذا، يتضـح أن الزيـادة في الأسـعار على الصعيـد العالمـي كان لهـا انعـكاس جـزئي على تكلفـة الشراء لـدى الفاعـلين المعنـيين مـن جهـة، ولم يكـن لهـا انعـكاس على سـعر التفويـت على الصعيـد الوطنـي مـن جهـة ثانيـة، حيـث سـجلت هـذه الأخيرة انخفاضـا.

• **بخصوص الغازوال**

يمكـن رصـد فترتين مختلفـتين حسـب اتجاهـات تطـور السـعر الـدولي للغـازوال المكـرر وتكلفـة شرائـه المتوسـطة المرجحـة وفقـا لتـغيرات مخـزون شركات التوزيـع:

1. فترة أولى تمتد على طول شهر يناير وتتسم بمنحى تنازلي،
2. فترة ثانية تمتد من بداية فبراير إلى نهاية مارس ومطبوعة بمنحى تصاعدي.

ويـشير الجـدول، أسـفله، إلى التـغيرات نصـف الشـهرية للسـعر الـدولي للغـازوال المكـرر وتكلفـة الشراء المرجحـة دون احتسـاب الرسـوم وسـعر التفويـت المطبـق وطنيـا مـن لـدن الشركات التسـع، تبعـا لـفترات ارتفـاع أو انخفـاض أسـعار الغـازوال عالميـا:

**الجـدول 8: مجمـوع التـغيرات نصـف الشـهرية للأسـعار العالميـة (باسـتثناء الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك والضريبـة على القيمـة المضافـة) وتكلفـة الشراء دون احتسـاب الرسـوم وسـعر البيـع دون احتسـاب الرسـوم في كل فترة مـن فترات ارتفـاع أو انخفـاض أسـعار الغـازوال في الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| | المنحى التنازلي للسعر الدولي للغازوال المكرر | | | المنحى التصاعدي للسعر الدولي للغازوال المكرر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفترة الممتدة من فاتح إلى نهاية يناير | | | الفترة الممتدة من فاتح فبراير إلى نهاية مارس | | |
| الفاعلون | السعر الدولي للمنتج المكرر | تكلفة الشراء | سعر التفويت | السعر الدولي للمنتج المكرر | تكلفة الشراء | سعر التفويت |
| الفترة المتوسطة | -0,25 | -0,18 | -0,31 | 0,72 | 0,34 | 0,00 |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

يُستنتج من الجدول ما يلي:

- **بخصـوص الـفترة التـي تمتـد على طـول شـهر ينايـر 2024:** انخرطـت تـغيرات المتـغيرات الثلاثـة في منحـى تنـازلي بالنسـبة لكافـة الفاعـلين تقريبـا. وبصـورة أدق، سُـجل انخفـاض في السـعر الـدولي بــ 0,25 درهـم لـلتر، وفي تكلفـة الشراء بــ 0,18 درهـم لـلتر، وفي سـعر التفويـت بــ 0,31 درهـم للتر،

ومـن ثـم، تفاعـل متوسـط سـعر التفويـت بالانخفـاض، بنفـس الطريقـة التـي تفاعلـت بهـا تكلفـة الشراء والسـعر الـدولي، مـع تسـجيل مسـتويات تـغير مماثلـة.

-**بخصـوص الـفترة الممتـدة مـن فاتـح فبرايـر إلى نهايـة مـارس 2024:** سـجلت هـذه الـفترة تفاوتـا في التـغيرات، حيـث بقيـت اسـعار التفويـت مسـتقرة (0 درهـم لـلتر)، في حين ارتفـع السـعر الـدولي بزائـد 0,72 درهـم لـلتر وتكلفـة الشراء بزائـد 0,34 درهـم لـلتر.

ومـن المهـم الإشـارة إلى أن تصاعـد تكاليـف التـأمين والشـحن لم ينعكـس على جميـع شركات التوزيـع المعنيـة بنفـس الدرجـة، حيـث لم يتأثـر البعـض منهـا إلا نسـبيا بهـذا الارتفـاع، وظلـت تكلفـة الشراء الخاصـة بهـا ثابتـة دون تسـجيل تـغيرات.

وعليه، يُستنتج خلال هذه الفترة ، أن الشركات المعنية و على الرغم من الزيادة النسبية المسجلة في تكاليف الشراء و الأسعار الدولية ، لم تطبق هذه الزيادة على سعر التفويت في السوق الوطنية.

- **بخصوص البنزين**

شهدت الأسعار الدولية للبنزين المكرر تقلبات هامة طيلة الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، إذ حيث ارتفعت بحوالي زائد 1,15 درهم للتر، لتسجل أعلى مستوياتها في النصف الثاني من مارس بمقدار 9,28 درهم للتر.

وبشكل أدق، يكشف تقييم تطور تغيرات تكلفة الشراء وسعر تفويت البنزين من لدن شركات التوزيع المعنية مقارنة بتقلبات الأسعار العالمية لهذا المنتج المكرر عن فترتين مختلفتين، مثلما هو الحال إزاء الغازوال. في هذا الصدد، سجلت الفترة الأولى، الممتدة من فاتح إلى نهاية يناير، ركودا، فيما اتسمت الفترة الثانية، الممتدة من فاتح فبراير إلى نهاية مارس، بتصاعد كبير في الأسعار الدولية (زائد 1,19 درهم للتر) وتكلفة الشراء (زائد 0,55 درهم للتر).

ويوضح الجدول 9، أسفله، تغيرات المتغيرات الثلاثة، المشار إليها أعلاه، في هاتين الفترتين الرئيستين:

**الجدول 9: مجموع التغيرات للأسعار الدولية للبنزين المكرر (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء دون احتساب الرسوم وسعر التفويت هذا المنتج دون احتساب الرسوم في كل فترة من فترات ارتفاع أو انخفاض الأسعار الدولية في الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| | المنحى التنازلي للسعر الدولي للبنزين المكرر | | | المنحى التصاعدي للسعر الدولي للبنزين المكرر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفترة الممتدة من فاتح إلى نهاية يناير | | | الفترة الممتدة من فاتح فبراير إلى نهاية مارس | | |
| الفاعلون | السعر الدولي للمنتج المكرر | تكلفة الشراء | سعر التفويت | السعر الدولي للمنتج المكرر | تكلفة الشراء | سعر التفويت |
| الفترة المتوسطة | -0,04 | -0,16 | -0.04 | 1,19 | 0,55 | -0,02 |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

- **بخصوص الفترة التي تمتد على طول شهر يناير 2024:** سجلت تشابها في مستوى تغير المتغيرات الثلاثة، مقرونا بمجموع تغيرات تنازلية جد ضعيفة أو شبه منعدمة.

- **بخصوص الفترة الممتدة من فاتح فبراير إلى نهاية مارس:** اتسمت بارتفاع كبير في السعر الدولي للبنزين المكرر بمقدار 1,19 درهم للتر وتكلفة الشراء بواقع 0,55 درهم للتر من جهة، وبجمود سعر التفويت من جهة ثانية.

ويُستفاد من ذلك أن ارتفاع السعر الدولي وتكلفة الشراء، بدرجة أقل ،لم ينعكس على سعر التفويت المطبق من لدن الفاعلين خلال هذه الفترة.

ويُستنتج من تحليل هذا الجزء أن تغيرات الأسعار الدولية للغازوال و البنزين المكررين و تكاليف شرائهما مقارنة بتغيرات أسعار تفويتهما المطبقة من قبل الشركات المعنية عرفت اتجاهات معاكسة خلال الربع الأول من سنة 2024. بحيث، سجل المؤشرين الأولين ارتفاعاً، في حين عرفت أسعار التفويت انخفاضا بالنسبة للغازوال وبقيت دون تغيير بالنسبة للبنزين

## رابعا: تحليل هوامش الربح الخام التجاري المتوسطة لكل لتر مباع

أولا، تجدر الإشارة إلى أن هوامش الربح التي تم تحليلها تعكس الهوامش الخامة التجارية المحققة من سعر التفويت، والمرجحة بحصص سوق توزيع الغازوال والبنزين من لدن الشركات التسع المعنية.

ويوضح الجدول، أسفله، تطور هوامش الربح الخام التجارية للغازوال والبنزين خلال الربع الأول من 2024.

**الجدول 10: تطور هوامش الربح الخام الشهرية المتوسطة والمرجحة، المحققة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

| الفترة | الغازوال | البنزين |
|---|---|---|
| النصف الأول من يناير | 1,69 | 2,11 |
| النصف الثاني من يناير | 1,54 | 2,23 |
| النصف الأول من فبراير | 1,59 | 2,26 |
| النصف الثاني من فبراير | 1,43 | 2,15 |
| النصف الأول من مارس | 1,28 | 1,93 |
| النصف الثاني من مارس | 1,24 | 1,76 |
| **مجموع التغيرات المسجلة في الربع الأول** | **1,46** | **2,07** |

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

**الرسم البياني 10: تطور هوامش الربح الخام الشهرية المتوسطة والمرجحة، المحققة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الأول من 2024 (لتر واحد بالدرهم)**

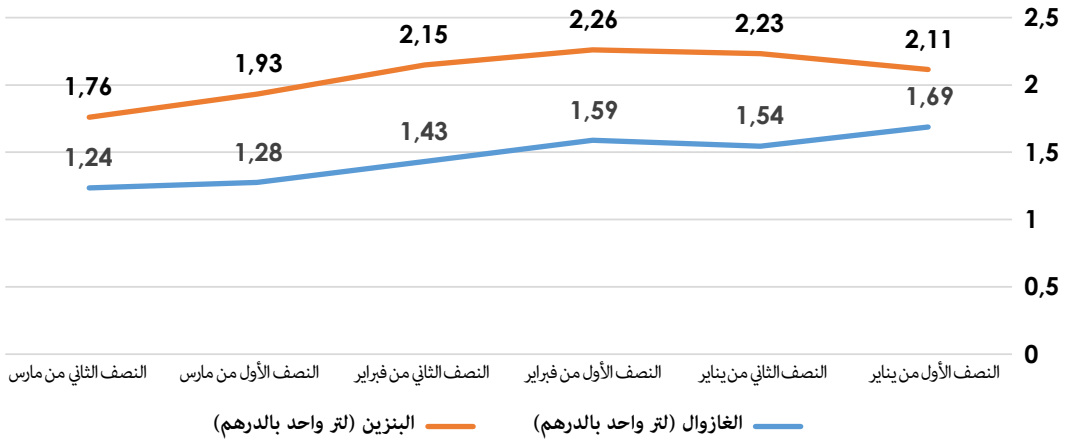


المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

يُستشف من قراءة معطيات الجدول أعلاه أن الشركات التسع المعنية حققت، طيلة الأشهر الثلاثة الأولى من السنة الجارية، هامش ربح متوسط ومرجح بمقدار 1,46 درهم للتر بالنسبة للغازوال و2,07 درهم للتر بالنسبة للبنزين.

بالمثل، تكشف معطيات الرسم البياني أعلاه تذبذب هوامش الربح الخام المتوسطة والمرجحة المحققة من مبيعات الغازوال خلال نفس الفترة، متراوحة بين حد أدنى بمقدار 1,24 درهم للتر وحد أقصى بمقدار 1,69 درهم للتر.

وعلاقة بالبنزين، ظلت مستويات هوامش الربح الخام أعلى نسبيا مقارنة بالغازوال. وتراوحت بين حد أدنى قدره 1,76 درهم للتر وحد أقصى قدره 2.36 درهم للتر.

وفي التفاصيل، يتبين أن تطور هوامش الربح الخام المتوسطة والمرجحة، المحققة من مبيعات الغازوال، سجلت اتجاها منخفضا بالنسبة لكافة شركات التوزيع المعنية تقريبا، منتقلا من 1,69 درهم للتر مع مطلع السنة إلى 1,24 درهم للتر عند متم مارس، مما يعكس انخفاضا قدره 0,45 درهم للتر.

وبخصوص البنزين، أبان تحليل تطور هوامش الربح عن فترتين مختلفتين، مع تسجيل ذروة في النصف الأول من فبراير:

- فترة أولى ممتدة من النصف الأول من يناير إلى نهاية فبراير ومتسمة بارتفاع طفيف في مستويات هوامش الربح الخام، منتقلة من 2,11 إلى 2,26 درهم للتر بفارق يصل إلى 0,15 درهم للتر.
- فترة ثانية ممتدة من النصف الثاني من فبراير إلى نهاية مارس ومطبوعة بانخفاض هوامش الربح، منتقلة من 2,15 درهم للتر إلى 1,76 درهم بفارق يصل إلى 0,39 درهم للتر.

مراعاة لما سبق، يُستنتج أن تطور هوامش الربح الخام يتطابق، في مجمله، مع خلاصات تحليل العلاقة الترابطية بين سعر التفويت وتكلفة الشراء، ذلك أن المنحى التنازلي لمستويات هوامش الربح الخام، المرصود اعتبارا من فبراير، يتزامن والفترة التي سجلت ارتفاعا جزئيا في تكلفة الشراء ولم يتغير فيها سعر التفويت.

## خامسا: خلاصة عامة

بصفة عامة، يخلص إلى أن الربع الأول من 2024 سجل ارتفاعا في واردات الغازوال والبنزين الإجمالية بنسبة 9,1 في المائة بالحجم، حيث بلغت حوالي 1,47 مليون طن، وبنسبة 0,9 في المائة بالقيمة، محققة 12,89 مليار درهم على أساس سنوي.

بخصوص العلاقة الترابطية، تتبع أسعار تفويت الغازوال والبنزين في السوق الوطنية، وبشكل غير مباشر أسعار بيعها النهائية، بالمجمل منحى تغير أسعار هذه المنتجات على الصعيد العالمي وتقلبات تكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون، مع تسجيل بعض الفوارق خاصة على مستوى البنزين.

إضافة إلى ذلك، يظهر، من جهة، أن شركات التوزيع سجلت زيادة طفيفة لتكلفة الشراء ، بلغت زائد 0,17 درهم للتر بالنسبة للغازوال وزائد 0,32 درهم للتر بالنسبة للبنزين. وتظل هذه الزيادة أقل بكثير من ارتفاع الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة، التي وصلت إلى زائد 0,47 و1,15 درهم للتر على التوالي.

ومن جهة ثانية، يظهر أن هذه الشركات لم تعمد إلى تطبيق هذه الزيادة على سعر التفويت. على العكس من ذلك، انخفض هذا الأخير بشكل طفيف بمقدار 0,31 درهم للتر.

ويجب النظر إلى هذه الخلاصة بشكل نسبي، أخذا بعين الاعتبار المدة القصيرة للفترة التي خضعت للدراسة والممتدة لثلاثة أشهر فقط، وأيضا استنتاجات مجلس المنافسة في تقريره السابق المتعلق بسنة 2023، والذي خلص فيه إلى أن سوق المحروقات تطبعها ممارسات وسلوكيات استدراكية تطبقها شركات التوزيع بين فترات ارتفاع الأسعار وانخفاضها. بمعنى آخر، فمن الشائع أن يُلاحظ تفاوت زمني في تمرير تقلبات الأسعار، إما عبر التخفيف من آثر انعكاس الزيادة في تكلفة الشراء أو تأجيل تفعيل الانخفاض في سعر التفويت على عدة فترات.

فضلا عن ذلك، يتجسد منطق الاستدراك وإعادة الضبط في تطور هوامش الربح الخام، التي سجلت انخفاضا خلال هذه الربع الأول من السنة الجارية، خاصة منذ بداية فبراير. ويتزامن هذا المسار التنازلي والفترة التي لم تلجأ فيها شركات التوزيع المعنية إلى تمرير الارتفاع النسبي لتكلفة الشراء (زائد 0,34 درهم للتر) على سعر التفويت

مجلس المنافسة
شارع التين، محج الرياض سانتر
عمارة 7 و8، الطابق الرابع، حي الرياض - الرباط
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05